# دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر

**د/ سويقات احمد**

**أستاذ محاضر" ب "**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة**

**مـقـدمـة:**

نظرا للظروف التاريخية التي نشأ فيها الجيش الجزائري جعله يحتل مكانة مرموقة في الدساتير التي عرفتها الجزائر، بالرغم من بعض الفروقات التي تضمنتها.

و لعل تلك الأهمية التي أوليت له ترجع إلى ظروف نشأته، فالجيش الجزائري يتميز بخاصية منفردة أولها أنه سليل جيش التحرير الوطني و بالتالي فتكوينه سابق على ميلاد الدولة وهي المفارقة الأساسية التي يتمتع بها الجيش الجزائري ، و هو ما تعرض لها الباحث رشيد تلمساني بقوله" أن الجيش هو الذي أنشأ الدولة في الجزائر بينما من المفروض أن الدولة هي التي تنشئ الجيش" [1]

و بذلك نجد أن الظروف التاريخية هي التي ساهمت في تكوين الجيش الجزائري ، حيث كانت الرغبة في تحرير الجزائر هي الدافع الأساسي في بناء جيش هدفه الأساسي تحرير الوطن من الاستعمار، و كانت للمنظمة الخاصة التابعة لحزب الشعب دورا أساسيا في إعلان الثورة متجاوزة بذلك الخلافات السياسية التي سادت آنذاك الامر الذي جعل التفكير في تكوين جيش منظم امر لا مفر منه. [2]

تولد عن تلك الوضعية التي صاحبت انطلاق الثورة شعور لدى القادة العسكريين بأن لهم الأفضلية على السياسيين نظرا للدور الفعال الذي يؤدونه على الميدان. [3]

وبالرغم من المحاولة اليائسة للسياسيين في مؤتمر الصومام بإعطاء الأولوية للسياسيين، فإن ذلك ما زاد قادة الجيش إلا اصرارا في ذلك المؤتمر على تقوية الجيش و تنظيمه أحسن تنظيم من أجل مواصلة الثورة.

غير أن اصرار الجزائريين على مواصلة الكفاح و من أجل انجاح الثورة كانت هناك تنازلات من الطرفين في سبيل تحقيق الاستقلال، الذي تحقق في 3 جويلية 1962 .

ان الدور الفعال الذي لعبه الجيش ابان الثورة جعلته يحتل مكانة مرموقة في مختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال وهو ما يتم تناوله من خلال ما يأتي:

**المبحث الأول: دور الجيش في دساتير المرحلة الاشتراكية**

منذ مؤتمر طرابلس حددت الخطوط العريضة للنظام الجزائري، و تم الاتفاق على أن النظام الاشتراكي هو الأنسب لدولة فتية ، غير أنه بعد الاستقلال مباشرة حدث و أن تقلد الجيش زمام

الأمور مباشرة بالرغم من اسناد السلطة إلى قادة سياسيين، و عليه تولى فرحات عباس رئاسة الحكومة في بداية الأمر، ثم عين الرئيس أحمد بن بلة فيما بعد من طرف قيادة الحزب و بمباركة الجيش رئاسة الحكومة، و في سنة 1963 تم اعداد أول دستور جزائري الذي صادق عليه الشعب.

**المطلب الأول: دور الجيش الوطني الشعبي في دستور 1963 .**

لقد تضمن دستور 1963 في ديباجته الأسس القاعدية التي يبنى عليها الجيش الوطني الشعبي و محددا المهام التي تنتظره ، و بذلك تضمنت « أن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني الذي كان بالأمس بمثابة سنان الرمح في نضال التحرير الوطني، يظل في خدمة الشعب ويساهم داخل إطار **الحزب في النشاط السياسي و في إقامة الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة للبلاد** ».[4]

فترجم هذا البعد في دستور 1963 حيث نصت على:« أن الجيش الوطني الشعبي هو في خدمة الشعب، و تحت تصرف الحكومة بحكم و فائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني وهو يتولى الدفاع عن اقليم الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي و الاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب».[5]

من خلال هذين المقطعين يتضح جليا هوية الجيش الوطني الشعبي بأنه هيئة كغيره من الهيئات الأخرى، حيث تختلف مهمته عن مهمة الجيوش الكلاسيكية، فهو إلى جانب مهمته الأساسية المتمثلة في الدفاع عن اقليم الجمهورية ، فهو يشارك في الحياة السياسية داخل إطار حزب جبهة التحرير الوطني، كما يشارك في جميع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية.

من خلال ذلك تستنتج أنه كان للجيش الوطني الشعبي تأثير كبير في وضع الدستور و كشف عن نيته في المشاركة في تسيير دواليب الحكومة والدولة الفتية.

وترجم ذلك مرة اخرى في الميثاق الوطني 1964 في القسم الثالث وسائل البناء ، الفصل الثاني " الدولة" « ان الجيش الوطني الشعبي هو اداة في خدمة الشعب ورهن اشارة الحكومة وهو قبل كل شيء مدرسة المواطن والمناضل، ويجب على جيش التحرير الوطني الشعبي ان يساهم في الانتاج وفي تركيب ورعاية الهياكل التحتية الجديدة .

ولابد ان تظهر وجهته الاجتماعية بالخصوص في مهمات التكوين المهني ومساعدة سكان المناطق المعوزة الناقصة التجهيز».[6]

وبعد انقلاب 1965 تبوأ وزير الدفاع مهام رئيس الدولة بصفتة رئيس الحكومة و رئيس مجلس الثورة، وعطل العمل بالدستور.

وعرفت هذه المرحلة تطورا كبيرا في اعداد الجيش الوطني الشعبي حيث فتحت المدارس العسكرية بمختلف أنواعها كمدارس الدرك الوطني بسيدي بلعباس، و المدرسة الوطنية لسلاح المضاد للطيران بالرغبة إلى غير ذلك من المدارس الوطنية العسكرية.

وفي 16 أفريل 1968 سن قانون الخدمة الوطنية الذي أعطى دفعا كبيرا في تعزيز قوات الجيش الوطني الشعبي.

وساهمت دفعات شباب الخدمة الوطنية بشكل كبير في تجسيد عدة مشاريع كالمشاريع الخاصة بالتنمية في المناطق الريفية و الفقيرة كبناء القرى الاشتراكية، بناء السدود، شق الطرق كطريق الوحدة الافريقية، المساهمة في إقامة السد الأخضر لمكافحة زحف الرمال والتصحر كما ساهم الجيش الوطني بإنشاء مؤسسات البناء التي ساهمت في إنجاز عدة مشاريع في اطار مختلف المخططات الوطنية.

وبذلك كان الجيش الوطني الشعبي مختلفا عن بقية الجيوش العالمية فهو مساهم في التنمية الشاملة، و مساهم في الحكم، و عضو أساسي في حزب جبهة التحرير الوطني سواء على مستوى الهيئات الوطنية أو الهيئات المحلية على مستوى محافظات حزب جبهة التحرير الوطني أو القسمات.

كما ساهم بجدية في انجاح مشروع الثورة الزراعية على مستوى كل الجهات سواء بغرس الاف الشجيرات او شق الطرق الغابية او استخراج المياه او المساهمة في بناء القرى الاشتراكية، و بعد استقرار الوضع في الجزائر صرح رئيس مجلس الثورة في19 جوان 1965 بأنه آن الأوان لإرساء لبنات جديدة للحكم في الجزائر.

و بذلك تم تقديم مشروع الميثاق الوطني لمناقشته من طرف الشعب، و فعلا لم يحدث و أنه ناقش الشعب بصفة مباشرة دون تمثيل نيابي لوثيقة اعتبرت آنذاك المرجع الأساسي لكل سياسات الدولة حيث صادق عليه الشعب عن طريق الاستفتاء 27 يونيو 1976.

**المطلب الثاني : دور الجيش الوطني في ميثاق و دستور 1976.**

من أهم ما تضمن الميثاق الوطني أنه أفرد للدفاع الوطني بابا الرابع خاصا حيث جاء فيه أن الجيش « وضع الكثير من إطاراته تحت تصرف مصالح الحزب و الدولة لسد الفراغ الاقتصادي والإداري السائد في تلك الفترة، و تجسد التزام الجيش الوطني الشعبي بجانب الفلاحين الفقراء و عمال الأرض في جميع الميادين، و هكذا ساهم مساهمة فعالة في تطبيق ميثاق الثورة الزراعية، وقام كذلك بأعمال كبرى في نطاق الثورة الصناعية، و شارك في انجاح التدابير الخاصة باسترجاع الثروات الوطنية، أما في نطاق الثورة الثقافية فإن كثيرا من المنجزات الهامة في مجال بناء المجموعات المدرسية والجامعية قد ارتبطت باسمه، كما ساهم من جهة أخرى في حملات التعريب و محو الأمية، و تكوين التقنيين و الاختصاصيين لخدمة الاقتصاد الوطني».[7]

بذلك نلاحظ أن الميثاق الوطني بصفته الوثيقة الأساسية للسياسة الجزائرية تضمن بكل وضوح الدور المنوط للجيش الوطني الشعبي، حيث جعل منه الأداة أو الركيزة الأساسية في عملية التنمية الشاملة في كل الميادين.

ولتجسيد ذلك فقد أفرد دستور 1976 الفصل السادس للجيش الوطني الشعبي، و تضمنت مواده مهامه الكلاسيكية كالدفاع عن الوطن و مهام التشييد و البناء [8] ومن ذلك « يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد و تشييد الاشتراكية ». [9]

من خلال ذلك يتضح أن القيادة العليا في البلاد لازالت متمسكة بالدور غير التقليدي للجيش و ذلك بمساهمته في كل مظاهر الحياة سواء كانت عسكرية أو مدنية أو سياسية.

و بقي الجيش يساهم بطريقة مباشرة في الحياة العسكرية والمدنية بحكم تواجده في قيادة الحزب، و تكليفه بالمساهمة في مظاهر الحياة المدنية.

وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين، قامت القيادة العسكرية بتزكية خليفته و كان مرة أخرى أحد القادة العسكريين، وتم انتخابه كرئيس للجمهورية، و بذلك بقي الوضع على حاله و بقي الجيش الوطني الشعبي يؤدي في نفس الدور الذي أنيط به في السابق مشاركا في كل مظاهر الحياة المدنية و العسكرية.

و بالرغم أنه تم اثراء الميثاق الوطني في سنة 1986 إلا أنه احتفظ بنفس الدور القديم, كما أن التعديل الدستوري في 5 نوفمبر 1988 لم يحدث بدوره أي تعديل على مهام الجيش الوطني الشعبي، و بقي الوضع على حاله إلى غاية صدور دستور 1989.

**المبحث الثاني: دور الجيش الوطني الشعبي بعد دستور 1989**

بعد الأحداث التي شهدتها الجزائر في أكتوبر 1988، تم الاستفتاء على دستور جديد و تم إصداره بموجب المرسوم الرئاسي 18/89 المؤرخ في 28 فبراير 1989.

تميز هذا الدستور باتخاذه منهجا مخالفا للمنهج الاشتراكي و هو المنهج الليبرالي، كما تميز ايضا بتكريس الحريات، كحرية انشاء الجمعيات سواء كانت سياسية أو ذات طابع اجتماعي أو مهني أو ثقافي إلى غير ذلك من الجمعيات، كما تميز بإيجاد صيغة للفصل بين السلطات كما أعطى مفهوما جديدا لدور الجيش الوطني الشعبي.

**المطلب الأول: دور الجيش الوطني الشعبي في دستور 1989**

انطلاقا من التوجه الجديد الذي أرادت أن تسلكه الجزائر بأن تؤسس قاعدة صلبة للفصل بين السلطات بعدما كانت عبارة عن وضائف في الدساتير السابقة، فإن دستور 198 لأول مرة منذ الاستقلال جعل حدا فاصلا بين مختلف السلطات وأصبحت هناك سلطة تنفيذية ، وسلطة تشريعية، و سلطة قضائية بالرغم ما يشوب هذا الفصل من غموض ، إلى جانب ذلك هناك مؤسسة أخرى مهمة، تناولها الدستور في هذه المرة بطريقة مغايرة عن ما كان عليه في الدساتير السابقة وهي مؤسسة الجيش أو الجيش الوطني الشعبي، فبعدما كانت الدساتير السابقة تفرد له حيزا كبيرا، فإن دستور 1989 أفرد مادة وحيدة للجيش الوطني تضمنت مايلي:

« تتنظم الطاقة الدفاعية للأمة و دعمها، و تطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي.

تتمثل المهمة الدائمة الجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني ، والدفاع عن السيادة الوطنية.

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد و سلامتها الترابية و حماية مجالها البري و الجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية ».[10]

من خلال هذا النص يتضح جليا أن بعض الميادين التي كانت منوطة بالجيش الوطني كالاقتصاد الوطني، أو المتعلقة بالجانب الاجتماعي، أو التنموي قد اختفت، و تم حصر مهمة الجيش إلا في الجانب المتعلق بالدفاع عن السيادة الوطنية وكل ما يتعلق بوحدة البلاد و سلامتها الترابية.

و لتجسيد هذا المنحى الجديد للجيش الوطني الشعبي أصدر رئيس أركان الجيش تعليمة رقم 89/51/ق.أ/ج.و ش بتاريخ 89/04/04 تضمنت المهام الأساسية الجديدة للجيش الوطني الشعبي والواجبات المترتبة على أفراده ، و مما تضمنته هذه التعليمة : « لا لأي عسكري مع كونه مواطنا كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي أو ضد أي تشكيل سياسي سواء كان ذلك داخل المؤسسات العسكرية أو داخلها».[11]

أمام هذه المعطيات الجديدة يطرح سؤال مهم هل فعلا التزم الجيش الوطني الشعبي بالمهام الجديدة الموكلة إليه ؟.

فالجواب لازال محل نقاش بين السياسيين والقانونيين، إذ بعد الانتخابات البلدية و التشريعية، و حصول حزب سياسي معين على الأغلبية المطلقة ، و تنامي الحركات الاحتجاجية، تولد عنها واقع سياسي مضطرب، إذ على اثرها استقال رئيس الجمهورية في 11جانفي 1992 و تزامن معها حل المجلس الشعبي الوطني، وأعلن توقيف المسار الانتخابي من طرف قيادة الجيش الوطني الشعبي، و تم تنصيب مجلس أعلى للدولة يضم شخصيات وطنية.

ترتب عن هذا الوضع بروز جماعات مسلحة أعلنت بصفة صريحة عدم قبولها للوضع، لا سيما بعد وضع قيادات حزب جبهة الانقاذ في السجن، و اعتبر ذلك بأنه انقلاب على المؤسسات الشرعية، و تصدى لها الجيش الوطني الشعبي انطلاقا من كونه حامي المؤسسات الوطنية.

كما تدخل في تنصيب مجلس أعلى للدولة لقيادة البلاد، ثم تدخل مرة أخرى بترشيح عسكري لرئاسة الجمهورية وهو ما تم فعلا.

بذلك نلاحظ مرة أخرى أن الجيش الوطني الشعبي لم يخرج من الحياة السياسية إلا لفترة قصيرة لم تتجاوز السنتين، ليجد نفسه أمام ظروف جديدة رأى بأنها تهدد سلامة النظام وإقليم الدولة، و بذلك عاشت الجزائر في مرحلة انتقالية قاربت خمس سنوات، على اثرها تم الاستفتاء على دستور جديد.

**المطلب الثاني: الدستور الثاني بعد تحول سنة 1989**

تعد الانتخابات الرئاسية بالرغم ما قيل فيها، خطوة مهمة نحو العودة إلى دولة المؤسسات، فبعد انتخاب رئيس الجمهورية في سنة 1995 لـم تمـر سـنة عـلى انتخابه حتى بادر بدستور جديد في سنة 1996 ، وتعـديل قانـون الانتخابـات لـتصحيح الثغـرات الـتي ظهرت بعد تطبيق دستور 1989، وعلى اثر ذلك تم الاستفتاء عـلى هـذا الدسـتور، ومـن بيـن مـا تـضـمـن حـول مهمة الجيش الوطني الشعبي نفس المهام الذي تضمنها دستور 1989 مع تغيير في رقم المادة إذ أصبحت المادة 25 بعد ما كانت 24 في دستور 1989، و تمثلت هذه المهام في المحافظة على الاستقلال الوطني، و الدفاع عن السيادة الوطنية، كما أسندت له مهـمة الـدفاع عـن وحدة البلاد، و سلامتها الترابية، و حماية مجالها البري و الجوي و مختلف مناطق أملاكها البحرية.

وبذلك نلاحظ ليس هناك اي تغيير في المهام الدستورية المنوطة للجيش الـوطني الشعـبي في الدساتير الثلاثة 1989, و 1996 و 2016 ماعدا التغيير في رقم المواد.

غير أنه في أرض الواقع، الأمر مخالف لذلك فباستثناء الفترة الواقعـة بين الـتـصويت عـلى دستور 1989، و استقـالـة رئيس الجمهـورية، فـان الجيش الوطني مـا فـتئ يتدخـل في الأمـور السياسية، فبتعيينه لأعضاء مجلس الدولة، و اختيار وزير الدفاع كمرشح لرئاسة الجمهـورية في سنة 1995 ثم اختيار مرشح الرئاسة في سنة 1999، جعلته في قلـب الحدث، كـمـا أن رئيس الجمهورية لازال الى اليـوم يجمع بين رئاسـة الجمهـورية و وزارة الدفـاع، ممـا أعطته دفعـا في التدخل في الأمور التنظيمية و الهيكلية للجيش الوطني الشعبي، و لـقـد شكـلت ظاهرة الإرهاب في الجزائر السبب الـرئيسي في تدخـل الجيش في الحيـاة الـمدنـيـة بهـدف حمـايـة الـدولة مـن الانهيار، اضافة إلى تلك الأسباب أضف لها الأحداث الاقليمية خاصة بعد سقوط نظام القذافي و نظام بن علي في تونس، و عـدم اسـتقرار المنطقة الجنوبية بصـفة عامـة، أعطـتـه دفعـا بأن يكون مواكبا للأحداث لاسيما محاربة الارهاب و تعقب الارهابيين خارج الحدود. [12]

وبذلك يبقى الهـاجس الأمني العامل الـرئيسي في تـدخل الجيش الوطني الشعبي في الحياة السياسية بصفة عامة.

**الخاتمة:**

من خلال ما تقدم نلاحظ أن الجيش الوطني الشعبي مـر بمرحلتين مرحلة مـا قبل دستور 1989 و هي الفترة الاشتراكية الـتي عـرف فيهـا تدخل الجيش في كل مظاهـر الحياة، و ذلك بموجب الدستور و الميثاق الوطنيين، إذ كان يساهم في البناء الوطني في جميع مظاهره سواء في المساهـمـة في إعـداد البنية التحتية كشق الـطـرق و بـنـاء الـمـدارس والألـف قـرية فـلاحـيـة و الحملات التطوعية، و في التعليم عـن طريق محو الأمية والحملات الصحـيـة الـتطوعـية إلى غير ذلك.

أما بعد دستور 1989 فبالرغم أن دوره قد حدد في حماية السيادة الوطنية و حراسة الحدود إلا أنه ما فتئ و أن تدخل في الشـؤون السياسية للدولة بذريعـة حمـاية الدولة مـن كـل انزلاق،

و بذلك ساهم في تعيين رؤساء الجمهورية ، و محاربة الإرهاب، و حراسة الحدود من تسرب الجماعات الارهابية، لاسيما بعد سقوط نظام القذافي والحالة اللامستقرة في شمال مالي.

كلها مبررات جعلت هذه المؤسسة ليست في منأى عن السياسة في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

**الهوامش :**

1- Rachid Tlemçani , Election et élites en Algérie , Alger : Chihab Edition 2003,p34

2- مسلم بابا عربي : المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية العدد 35 خريف 2000 ص 04

3- بوطيب بوناصر، المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام للدارسات الاستراتيجية مؤرخة في 2013/10/25 ،العدد 52 القاهرة ،مصر .

4- ديباجة دستور 1963

5- المادة 08 من دستور 1963

6- ميثاق الجزائر لسنة 1964 "القسم الثالث " وسائل البناء " الفصل الثاني " الدولة

7- الباب الرابع من ميثاق 1976

8- المادتين 82،83 من دستور 1976

9- المادة 3/82 من دستور 1976

10- المادة 24 من دستور 1989

11- مسلم بابا عربي ، مرجع سابق

12- بوحنية قوي ، جريدة العرب المؤرخة في 2015/06/17 العدد 9951 ، ص 6.